مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: صراع الهويات وانقسامها من العصبيات الأولية إلى المواطنة
اسم الكاتب: د. كريم أبو حلاوة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/604
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 11:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

صراع الهويات وانقسامها
من العصبيات الأولية إلى المواطنة

د. كريم أبو حلاوة

الملخص

حاول هذا البحث تعرّف الجوانب المختلفة التي ترافق عملية طرح مشكلة الهوية بهدف تحديد مكوناتها، وما تنطوي عليه من أبعاد سيسولوجية وثقافية وحضارية، وبما تحيل إليه من مشكلات سياسية واجتماعية أصبحت أكثر حضوراً وراهنية مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها الدول والمجتمعات في عالم اليوم.

وإذا كان صحيحاً أن وعي الهوية والتفكير بأسئلتها، تعبيرُ عن محاولات الذات الفردية والجمعية تخفيض القلق الحضاري الناجم عن وجودها وعلاقتها بذاتها وبالآخرين، فإنه من الصحيح أيضاً ملاحظة ظهور عوامل تهديد طارئة، جعلت من الحديث عن صراع الهويات وتشظيها وإعادة تكوينها وفق أسس تمليها، ضرورات علمية وعملية يصعب تأجيلها.

إذْ إن الإقرار بالتنوع والاختلاف كواقع موضوعي في معظم المجتمعات، يصادر على الادعاء بالصفاء والنقاء، سواء أكان عرقياً أم دينياً، ويوصل إلى العنصرية والتعالي، ومن ثَمَّ إلى التعصب، فسرعان ما سيولد ميلاً إقصائياً يصعب إيقافه يتعارض مع حق الجميع بالوجود والتعبير بما يكفل الوحدة ضمن التنوع.

فما العوامل التي دفعت بالهويات التي بدت راسخة، مدةً طويلةً، إلى مدار التشظي والتصدع والانقسام وصولاً إلى الصراع، ثم ما السُبل المناسبة للانتقال من الهويات الضيقة والموروثة إلى هوية وطنية تعترف بالاختلاف والتنوع وتبني منه انتماءً أوسع على قاعدة المواطنة؟؟.

أستاذ مساعد في قسم الدراسات السياسية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

المقدمة:

تندرج مسألة الهوية والانتماء، في إطار تعينها الاجتماعي والثقافي، ضمن الكيفيات القلقة التي أخذت المجتمعات المعاصرة تعبّر من خلالها عن نفسها وأزماتها، والتغيرات المتسارعة التي عصفت ببعضها وحفَّزتها على إعادة النظر بالعديد من المسائل المتصلة بالوجود ووعيه على أكثر من صعيد.

فتوالت الاسئلة بوعي الذات، على المستويين الفردي والجمعي، وذلك من قبيل: لماذا برزت مشكلة الهوية بهذه الحدة على السطح؟ وهل سؤال الهوية "Identity" هو سؤال وجود، أي من نحن، أم هو سؤال عن كيفية هذا الوجود، أي كيف نحن؟.

ثم ما العوامل التي دفعت الهويات التي بدت راسخة وقارة، مدةً طويلةً، إلى التصدع والتشظي والانقسام وصولاً إلى الصراع؟ وهل يمكن قراءة أزمة الهوية بوصفها محاولة متعثرة للذات الجمعية للاستجابة للتحولات والتحديات التي تواجهها على مستوى كل بلد عربي، وعلى مستوى الأمة؟؟.

أهمية البحث:

يكتسب موضوع الهوية راهنيته وحساسيته وأهميته من خلال طرح الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشَكل مجتمعة ملامح هوية شعب أو أمة، فمحاولة فهم الذات الفردية والجمعية تسهم في تخفيض القلق الحضاري الناجم عن وجودها الموضوعي وعلاقتها بذاتها وبالآخرين، فضلاً عن ظهور عوامل تهديد إضافية وطارئة تواجه الهوية، ينتمي بعضها إلى التكوينات الاجتماعية التقليدية الموروثة، في حين ينتمي بعضها الآخر إلى ظهور عوامل تهديد فوق قومية كالانتماء الديني أو العولمي أو الإنساني.

منهج البحث:

نظراً إلى أنَّ بحث الهوية يقع في اهتمامات الدراسات الثقافية من طرف، ويندرج في وقت نفسه، ضمن الدراسات السيسولوجية، فقد اِسْتُخْدِمَ المنهج الوصفي التحليلي مع اعتماد مدخل التحليل السيو ثقافي الذي يجمع بكفاءة بين ضرورات الانتقال من التوصيف السيولوجي للظواهر إلى فهمها وتحليلها وفقاً للمدخل الثقافي، بوصفه مستوى مستقلاً مع أنّه يرتبط ببقية مستويات البنية الاجتماعية المولّدة للهوية.

فرضيات البحث وتساؤلاته:

تكمن الفرضية الأساسية للبحث بعدم وجود هويات متجانسة وصافية ونقية لا إثنياً ولا لغوياً ولا دينياً في عالم اليوم، إذْ إنَّ التنوع والتعدد هو السمة الأساسية للمجتمعات المعاصرة، والمسألة تكمن في إدارة التنوع وفهم الاختلاف، ومن ثَمَّ قد يكون التنوع ميزة إيجابية، ونعمة إن أحسنَّا الإفادة من ميزاته، وقد يتحول إلى مشكلة أو نقمة إن تركناه عرضة لعوامل الصراع والانقسام التي يمكن أن تعصف به وتحوله إلى مسار التشظي والتشرذم الذي يهدد وحدة واستقراره المجتمع.

وللتحقق من هذه الفرضية المركبّة طرح البحث مجموعة من التساؤلات المتضمنة في ثناياه من قبيل: لماذا برزت مشكلة الهوية بهذه الحدة على السطح؟؟ وهل سؤال الهوية هو سؤال وجود؟ أي من نحن؟ أم هو سؤال عن كيفية هذا الوجود؟؟ ثم ما العوامل التي قد تدفع بهويات راسخة إلى التصَدع والانقسام؟ وأخيراً ما السبيل الذي يمكن الركود إليه في تفكيك أزمة الهوية والوصول إلى القواسم المشتركة التي تعزز التضامن المجتمعي واللحمة الوطنية؟؟.

الدراسات السابقة:

أليكس ميكشيللي، كتاب الهوية، ترجمة د. علي وطفة، (دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، الطبعة العربية الأولى، 1993)

تحدث في كتابه (كتاب الهوية) عن مفهوم الهوية في مجال العلوم الإنسانية بوصفه مفهوماً شمولياً، وعَمِلَ على شرح هذا المفهوم عبر سلسلة تحليلية لعناصره المكونة. ويتحدد هدف الكتاب في تطوير مناحي تعريف الهوية ودمج المفهوم في شبكة التعريفات الإجرائية المحددة، ومن ثَمَّ تعريف نماذج متعددة لمفهوم الهوية مثل: الهوية الموضوعية، والهوية الذاتية، والهوية الوثقى، والهوية الحاضرة، والهوية الاجتماعية، ثم الهويات السلبية والتفاضلية.

أمارتيا سن، الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 352، يونيو 2008)

رأى الكاتب في طرحه محاولة للإجابة عن إشكالية قديمة حديثة مفادها: هل هناك هوية واحدة للإنسان، أم أن الإنسان يدخل في دوائر متعددة من الانتماءات والهويات والجماعات لا يمكن اختزالها بهويته الدينية أو العرقية وحدها؟ وهل الهوية اختيار أم اكتشاف؟ وما مميزات الهويات المنغلقة؟ وما آثارها السلبية والجانبية في الأفراد والمجتمعات؟.

علي حرب، خطاب الهوية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، 2008)

يقول في كتابه: إنَّ أحادية الاسم والأصل والنموذج، هي فخ الهوية، كما هي مقتل الحرية .لأن الهوية هي أغنى وأوسع وأشد تنوعاً وتركيباً من أن تحشر بعنوان واحد، أو وحيد. ومن هنا، ليست هوية المرء مجرد مماهاة خاوية مع النفس، وإنما هي صيغة مركبة وملتبسة بقدر ماهي سوية مبنية على التعدد والتعارض، وهي عقدة من الميول والأهواء بقدر ماهي شبكة من الروابط والعلاقات، وهي توليفة من العقائد والمحرمات بقدر ماهي سيرورة نامية ومتحركة من التحولات والتقلبات. كما يحاول الكاتب رؤية ما يقوم بين التطابقات من المساحات الفارغة والثغرات الفاضحة أو الفجوات السحيقة، سواء على صعيد الأزمنة والأطوار، أو على صعيد الوجوه والأقنعة، أو على صعيد البيئات والأمكنة. الأمر الذي يحيل الهوية إلى محنة من حيث العلاقة مع المعنى والقيمة، أو إلى مشكل من حيث العلاقة مع المختلف والآخر، أو إلى هوة من حيث العلاقة مع الأماني والمطالب.

هارلمبس وهولبورن، سوسيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010)

بحث الكتاب في أصل الثقافة وكيف تطورت تاريخياً لدى معظم المجتمعات. إذْ يعرف الثقافة ويحدد أنواعها وينتقل إلى الاتجاهات الوظيفية للثقافة. وفي الجزء الأخير من الكتاب يتوقف عند موضوع الهوية كتشكل اجتماعي، ويحلل المفاهيم المختلفة للهوية كموضوع للتنوير، وكموضوع لما بعد الحداثة. وعلاقة الهوية بالتغيير وبالعولمة، ثم يتطرق إلى المصادر المختلفة للهوية.

د. علي وطفة، تحديات الهوية الوطنية والشعور بالانتماء الوطني، (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 34، مارس 2013)

تناولت الدراسة مختلف القضايا والجوانب المتعلقة بإشكاليات الهوية الوطنية وتحدياتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وعالجت آراء عينة من طلاب جامعة الكويت في قضايا الانتماء والولاء الوطني في سياق التحديات التي تفرضها الهوية الوطنية في عصر العولمة والميديا وما بعد الحداثة، ومن ثَمَّ حاولت الدراسة الكشف عن مستوى الولاء الوطني لدى الطلاب الجامعيين ومدى وعيهم بالتحديات والمخاطر التي تهدد الهوية الوطنية، كما تقصّت نسق ولائهم للوطن ودرجة شعورهم بالخوف والقلق على الوحدة الوطنية. وخلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات التي تحض على تأصيل الهوية الوطنية، وتعزيز مقومات الانتماء لدى الطلاب في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي استعرضناها، بالتركيز على محددات الهوية عربياً وبالمعنى الثقافي، كما أنها تهتم بتنوع الواقع الاجتماعي السوري المتعدد والمركّب، وبصيغة مغايرة أفادت الدراسة من المعطيات المفاهيمية المتصلة بمشكلة الهوية على المستوى المعرفي، وحاولت توظيفها لفهم قضايا إدارة التنوع وتحليلها وضرورات التواصل والتفاهم مع الآخر المختلف والمشارك في إنتاج هوية وطنية مشتركة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للهوية والانتماء:

يشير مفهوم الهوية في حمولته الفكرية والفلسفية إلى منظومة متكاملة من المعطيات الثقافية والنفسية والمعنوية والاجتماعية والسياسية، تتميز بوحدتها المجسّدة بالإحساس بالهوية، وتستعمل في الأدبيات المعاصرة لأداء معنى "Identity" الهوية التي تعبّر عن خاصية مطابقة الشيء لنفسه، أو الاشتراك مع شيء آخر في الصفات والخصائص، وقد فرضت كلمة هوية نفسها كمصطلح فلسفي يدل "على ما به يكون الشيء نفسه"، ومن ثَمَّ فإن هوية فرد أو جماعة أو أمة؛ هو وعيها لذاتها، ولما يميزها عن الآخرين.[1]

وعليه فإن مفهوم الهوية يتسم بطابع الشمولية، ويشّكل "Affiliation" الانتماء أحد عناصر الهوية التي تتكون من شبكة من الانتماءات والمعايير، ذلك أن الانتماء يؤكد حضور "مجموعة متكاملة من الأفكار والقيّم والأعراف والتقاليد التي تتغلغل في أعماق الفرد فيحيا بها وتحيا به، حتى تتحول إلى وجود غير محسوس كأنه الهواء الذي يتنفسه ولا يراه".[2]

ويشّكل الانتماء جذر الهوية الثقافية وعصب الكيونية الاجتماعية بوصفه إجابة عن سؤال الهوية في صيغة: من نحن؟ وهو مجموعة الروابط التي تشد الفرد إلى جماعة أو عقيدة أو أمة معينة، الأمر الذي يحيل إلى مفهوم العصبية الخلدوني في دلالاته التي تتجاوز رابطة قرابة الدم، إلى قرابة النسب والنصرة والتآزر، والمشكلة تنشأ عندما يقع التعارض أو التناقض بين الانتماءات الضيقة والموروثة والما قبل حديثة، كالانتماء للعائلة أو للعشيرة أو للطائفة أو للعقيدة، مع الانتماء الوطني الأوسع، فالانتماءات قد تتساوق أحياناً، وقد تتنازع أحياناً أخرى، والإنسان المعاصر تتوازعه مجموعة من مشاعر الانتماء تبدأ بالأسرة وتنتهي بالإنسانية.

[1]- معن زيادة: الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986، ص821.

[2]- عبد المنعم المشاط، "التعليم والتنمية السياسية" مستقبل التنمية العربية، القاهرة، المجلد الأول، العدد الثاني 1995، ص17.

وبينما يأخذ مفهوم الهوية طابعاً سيكولوجياً وفلسفياً بالدرجة الأولى، فإن مفهوم الانتماء يأخذ طابعاً سيسولوجياً ليعبّر عن مستوى التجانس والتنوع الموجود في مجتمع من المجتمات.

ثانياً: سيسولوجيا التنوع الديني والإثني في المجتمع السوري:

تتباين الرؤى والمنهجيات العلمية التي تحاول تفسير الظواهر الاجتماعية والثقافية المعقّدة، كظاهرة التنوع الديني والإثني، التي تسم معظم المجتمعات المعاصرة، ومنها المجتمع السوري، على مستوى اختيار المقاربة الفُضْلَى للفهم والتحليل، إذ يذهب بعضها إلى مدخل الانثربولوجيا التكوينية في محاولة لفهم الأصول القارة/ الراسخة للبنية الاجتماعية، في حين يختار آخرون مدخل التحليل السوسيو ثقافي الذي يجمع بكفاءة بين ضرورات الانتقال من التوصيف السيولوجي للظواهر إلى معرفتها وفقاً للمدخل الثقافي كمستوى مستقل مع أنّه يرتبط بباقي مستويات البنية الاجتماعية.

فما الذي يعنيه مفهوم التنوع "**diversus**"؟ وكيف يحيل على المختلف، والمغاير، والمختلط، وحتى على غير المتناسق والمتعارض والمبعثَّر؟ ثم ما الفائدة إذا تمت مقاربة الاختلاف فقط في سبيل التعريف به، دون لحظ ما يجمع ويوحّد من خلال الاختلاف، أي العثور على المشترك والمتكامل والمتناغم والمنسجم في إطار وحدة أعمق وأرقى تشّكل إطاراً للتفاعل تسمى مجتمعاً، تشبه علاقته بمكوناته إلى حدٍ كبير، علاقة الاوركسترا بآلاتها وأنغامها وعازفيها المتنوعين.

يتبدى العمق الحضاري لسورية في حقيقة أن جغرافيتها البشرية وموقعها جعلا منها أقدم الموائل الحضرية المأهولة في العالم القديم، إذ يشهد تاريخها المديد، على تعاقب عدد كبير من الحضارات (الآرامية- والاشورية- والكلدانية- والسريانية- والفينيقية- والعربية)، فضلاً عن تفاعل مستمر ودائم مع حضارات الجوار الجغرافي القريب والأبعد من يونانية وفارسية ورومانية وهندية وسواها.

وكانت عبر الزمن موطن تبادل تجاري وتفاعل ثقافي ولغوي وتنوع ديني واعتقادي مدهش، إذْ يتحدث علماء التاريخ والانثريولوجيا عن (38) حضارة مرت بسورية، وهذا واضح في كل تفصيل من تفاصيل الفسيفساء السورية والمتممات المعمارية واللغوية والفنية، مثل وضوحه في التنوع الإثني والديني والمناطقي، وفي الأعراف والتقاليد وطرائق العيش والأزياء وأنماط الرقص والموسيقا والغناء وصولاً إلى الأعياد والأفراح والأحزان، ومختلف صيغ التفاعل التي تنطوي عليها السيكولوجيا الجمعية والمخيال الاجتماعي "**Social Imagination**"، وكأننا أمام لوحة لا تكتمل معالمها ولا تتضح ملامحها بغياب أيٍّ من عناصرها التكوينية، إنّها حصيلة مركبّة من/ ومتفاعلة مع التفاصيل السابقة، بل هي تفيضُ عنها لترمز إلى سورية الإنسان المتجذّر صاحب الموجة الحضرية الأولى، موجة الحضارة

الزراعية، مكتشف الأبجدية، ومروض البحر والتاجر والحرفي والمغامر، كما تدلل الشواهد والأساطير والفنون، مثلما ترمز إلى سورية الحاضر والمستقبل بكل ما تنطوي عليه من ممكنات واحتمالات[3].

تتسم البنية الاجتماعية المعبّرة عن الهوية السورية بتكوينها المرّكب والمتنوع على المستويات اللغوية والعرقية والدينية، وإذا كان من الشائع تصنيف المجتمعات العربية من حيث درجة تنوعها وانسجامها ومستواه إلى ثلاثة أنواع: المجتمع الفسيفسائي، والمجتمع التعددي، ثم المجتمع المتجانس على ما فعل عالم الاجتماع حليم بركات في كتابه الشهير "المجتمع العربي المعاصر"، فالفسيفسائي هو المجتمع الذي يتكون من جماعات تغلّب هويتها الخاصة على الهوية العامة، وتتصف العلاقات فيها بالتأرجح بين التعايش والنزاع، وصولاً إلى عدم القدرة على الاتفاق على القضايا الأساسية، ومحاولات بناء الدولة على أسس المحاصصة الطائفية ذات الارتباطات الخارجية، كما في النموذجين العراقي واللبناني، فإن هذا التنوع مع كونه بأحد وجوهه تعبير عن واقع الحال سيسولوجيا، إلا أنه ينطوي على نقاط ضعف ومشكلات قائمة أو محتملة تحتاج بشكل مستمر إلى مقاربات غير تقليدية في إدارة الشأن العام.

بينما يتكون المجتمع التعددي من عدة جماعات تحتفظ بهويتها الخاصة، إلاَّ أنها تمكنت من إيجاد صيغة توافقية بين هويتها الخاصة والهوية العامة، وصولاً إلى إقامة صيغة للدولة مقبولة من الجميع، ومن التفاهم على بعض الأسس والقواسم المشتركة كما في المجتمعين السوري والمغربي، فالمجتمع السوري متعدد الانتماءات والإثنيات والأديان، ولكن الجماعات استخدمت القواسم المشتركة بينها ووظفتها في بناء الدولة، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بينها[4].

ففي مستوى التركيبة السكانية المتنوعة للمجتمع السوري يمكن الحديث عن وجود عرب وأكراد وشركس وأرمن وداغستان وتركمان وشيشان وغيرهم.

أمَّا من ناحية الأديان والمذاهب والطوائف فيمكن الحديث عن مسلمين سنة، وعلويين وشيعة، ومسيحيين، ودروز، واسماعيليين، وأقلية يهودية، وقد تعايشت هذه المكونات مئات السنين بل وآلافها. ولم تتناحر إلا في المرات القليلة التي تدخلت فيها دولٌ خارجية، كما حدث في مرحلة الحكم العثماني في القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وأيام الاحتلال الفرنسي لسورية ولبنان، إذْ شهدنا أحداثاً طائفية وصراعات أهلية توصف عادة بأنها صراعات غير مثمرة تاريخياً "**Absurd conflict**"، إنَّ أن الجميع فيها خاسر، بصرف النظر عن الرابح والمهزوم آنياً.

3- حسان عباس: إدارة التنوع في سورية، معابر، تموز، hhp:wwwmaaber/issv,july12/2012 .

4 - حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير البنى والأحوال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص417.

ثالثاً: التعصب هوية مغلقة:

يشّكل التعصب المستوى الثقافي والتعبير الفكري عن العصبيات التقليدية الموروثة، بهذا المعنى يدفع اعتقاد المتعصب بأنه المالك الوحيد للحقيقة به للتطرف والشطط والمبالغة، ومن هنا يتعامل أبناء ثقافة التطرف مع هويتهم المتخيلة كما لو أنها خطاب فكري وظيفته الأساسية هي شن الحرب على الغير والآخر المختلف، بمقدار ما هي جهاز ثقافي إيديولوجي لتعبئة أتباعهم، فتتحول الهوية إلى فكر يدين الآخرين بوصفهم أعداء داخليين أو خارجيين.

فالمعتقد الاصطفائي الذي يحوزه المتعصب يخوله الاعتقاد بأنه وأنصاره سادة الخلق وخلفاء الله في الأرض، وأنهم يمثلون خير الأمم والشعوب، وهم السائرون وحدهم دون سواهم على النهج المستقيم، على ما تشير إدعاءات اليهود والمسلمين المتطرفين والحركات العنصرية كلّها من نازية وصهيونية وفاشية، وصولاً إلى الغطرسة الأمريكية المعاصرة.

وغالباً ما تُحيل ثقافة التطرف إلى ثقافة أصولية تتمثل بمحاولات مستمرة للعودة إلى الماضي، الحقيقي أو المتخيل، للبحث في أسئلة الحاضر ومشكلاته، إذ يظن أصحاب النزوع الماضوي أن العصر الذهبي وجد في الماضي أو في بعض نماذجه وتجاربه وشخصياته، وهذا ما يفسر الحرص على استحضار نماذج السلف الصالح على مستوى اللباس والسلوك ونمط العيش، لأن ذلك يساعد على إعادة بناء تجارب أولئك الأسلاف بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان والظروف، فيصلون إلى وهم المطابقة وحيازة النموذج تعويضياً، فمشكلات الحاضر وتحدياته ذات طبيعة وتركيب مختلفين عن مشكلات الماضي، ومن ثَمَّ فإن الحلول والاستجابات التي قدمها الأسلاف وحازت النجاح بنسبة أو بأخرى، لم تعد كافية ولا متاحة اليوم، وهكذا وبمقدار ما يُصر السلفيون على التماهي مع الماضي يبتعدون عن مقاربة قضايا الراهن والمعيش بطريقة عملية وذات فائدة، وتبقى أسئلة الحاضر والمستقبل مؤجلة ولا تستحق الاهتمام.

ويأتي شعار الحاكمية الإلهية الذي يعمّق احتكار المشروعية الدينية من قبل فئة تمارس الوصاية على الناس باسم المقدس، كما ظهرت في كتابات "أبو علي المودودي" و"سيد قطب" وسواهم من المنظرين الذين وجدوا استمراريتهم عند الإخوان المسلمين وممارساتهم.

وفي السياق نفسه الذي يعزز التعصب، تأتي استراتيجية الرفض والإقصاء وعدم الاعتراف بالآخر المختلف، سواء تحت مسمى الدين أو القومية أو المذهب أو القبيلة أو العشيرة أو سواها من الانتماءات، وهذا فضلاً عن التعامل مع المختلف في الخارج بوصفه مادياً وملحداً وضالاً، مثلما يتهم

المختلف الداخلي بالكفر والارتداد والمروق، وفي الحالتين نحن أمام توجه ينكر الاختلاف ويحاول إزالته بشتى السبل للوصول إلى النقاء المزعوم.(5)

وبذلك يكون استخدام العنف والإرهاب هو النتيجة الطبيعية المترتبة على صيغ التعصب السابقة، ويصبح القتل والتصفية بدافع الانتقام والثأر، هو نصيب كل من لا يفكّر ويعتقد ويسلك السبيل نفسه، فتكون ثقافة العنف والفتنة والقتل هي من يشرعن الممارسات العنيفة، عبر كم كبير من الفتاوى التحريضية التي تبث ثقافة الكراهية، فيكون الاختلاف سبباً للتمييز والنبذ والاقصاء، وذلك تمهيداً للقمع والتصفية والقتل، على ما تفعل العديد من المنابر الدينية والفضائيات الطائفية ذات النزوع التحريضي في المنطقة العربية.

ترتب على ذلك ظهور هويات قاتلة وإقصائية وتكفيرية*، بصورة غير مسبوقة، وذلك على طريقة القاعدة وداعش وأخواتها، وتم إحياء الانتماءات التقليدية الما قبل حديثة كالانتماء العائلي أو الطائفي أو القبلي، التي أخذت تنازع الانتماء الوطني، ومفاهيم الوطن والأمة والدولة الحديثة مهددة هذه المفاهيم التي أصبحت جميعها مأزومة، بل أصبح المجتمع والدولة بالمعنى الكياني والوجودي في خطر، مادام هناك من يعيد تفصيل الوطن بما يتناسب مع مقاس الانتماء الضيق الذي يمثله بمفاعيل وتأثيرات داخلية أو خارجية.

رابعاً: الإنقسام والتعايش بين الوعي التقليدي والوعي الحديث:

المظهر الآخر لأزمة الهوية ثقافي ويعود في جذوره إلى رؤيتين مختلفين للعالم أي الغربية والإسلامية، تعود الأولى إلى اليونان وفلسفتهم في منزعها الانسانوني الذي تطور مع النهضة والتنوير في أوروبا، التي مكنت البشر من خوض مغامرة التاريخ المستمرة اعتماداً على العقلانية والمعرفة العلمية التجريبية ومنجزاتها الصناعية والتكنولوجية، في حين تعتمد الثانية على المعرفة المتصلة بالمتعالي والمفارق، الذي يفيض باستمرار بما يؤكد عنايته الشديدة والمستمرة بالبشر، اعتماداً على منهج "الاستمداد الهدائي"، الذي يكون في مرحلة مسدداً ومنقذاً، وفي أخرى معيقاً ومحبطاً تبعاً لنوع التواصل معه(6).

---

5 - علي حرب: أزمنة الحداثة الفائقة، الإصلاح، الإرهاب، الشراكة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005، ص6.

6– محمد سيبلا: قراءة في أعمال داريوش شايفان، المسألة الدينية بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، مؤمنون بلا حدود، ديسمبر، 2014، ص4.

* انظر: أمين معلوف: الهويات القاتلة، قراءة في الانتماء والعولمة، ترجمة نبيل محسن، دار الفارابي، بيروت. 2005، ص27.

للمزيد من التوسع انظر: Samuel p. Huntington, Who Are We? The Challenges To Amercica's National Identity, (New york Summ & Schuste, 2004) p.78

يعتقد "داريوش شايغان" بصدد إثباته الخلل الذي يعتري الحضارة الحديثة، أنها وفي صيغتها الغربية قد راكمت من القوة المادية والتكنولوجية ما ساعدها على بسط سيطرتها على الطبيعة، ومكنّها من التوسع على حساب الحضارات الأخرى، إلا أن هذا الإفراط في حيازة القوة وانتصار العقل الأداتي قد أفقرها روحياً، وأخذت تعاني من أزمة وجودية عميقة يصعب عليها تخطيها بمفردها.[7]

وبالمقابل فإن ثقافة الشرق وحضارته، وما تزخر به من قيم روحية ومعنوية، تمدُّ الكيان البشري بطاقة هائلة تقفز به على أزماته، إلا أنها لا تفي بالغرض، ذلك أن الوهم بامتلاك هوية تاريخية ناجزة ومكتملة لم يساعد الشرق على امتلاك أسباب النجاح في عالم اليوم، ولم يمكّن شعوبه من الرد على التحدي الغربي الطاغي والمتغطرس، وكانت النتيجة أن الشرق متخلف ومفّوت مع غناه الروحي- التقليدي، ويفتقد / إلى حدٍ كبير/ إمكانية السيطرة على مصيره ورسم مستقبله، وإن رصيده القيمي والثقافي الكبير لم يجنبه مرارة المعاناة والانحسار أمام الآخر المتوسع والمهيمن.

وبالمحصلة نحن أمام وعي شقي ومشروخ، وحضارة إنسانية تعاني في قطبيها، المادي والروحي، من نقص في التوازن ومن وضع حرماني ثقيل، ولا سبيل إلى تجاوزه إلا من خلال وعي يقظ بإمكانه تحويل الأزمة إلى فرصة تاريخية للتواصل والتشابك والتفاعل، وصولاً إلى اكتشاف التكامل والجمع بين الله والعلم بين الروح والمادة، بعد أن تبين صعوبة الاستغناء عن أحدهما لحساب الآخر.[8]

انعكست التناقضات السابقة على وعي البشر بوجودهم وهويتهم وأساليب عيشهم وطرائق فهمهم، لكنّ جميعهم يعاني من قلق وجداني واغتراب وجودي "Alination"مركّب وعميق، أخذ يعبّر عن نفسه بالبحث عن سبل ومسارات للحل، فظهرت الايديولوجيات على اختلاف توجهاتها الكبرى مقدمة نفسها على أنها الحل، فكان أن زادت من مفاعيل الأزمة بدلاً من أن تسهم في وضعها على طريق الحل، الأمر الذي حدّ من قدرة الوعي النقدي الهادف إلى تخطي سجن التاريخ نحو الانفتاح على المعين المتعدد والثري للفضاء الإنساني، بهدف تحقيق التجاوز وتصحيح الأخطاء ومراجعة الخبرات، وإلا فإن الحضارات التقليدية ستبقى مهددة في أصل وجودها، وفي استمراريتها!!.

يعاود سؤال الهوية الظهور في كل مرة يصبح فيها حاضر الجماعة ووجودها أو مستقبلها مهدداً، فتقوم الذات الجمعية/ الأمة بمحاولة للتأكد من ثبات عوامل وجودها، ورسوخ مقومات بقائها في عالم لا ينفك عن التحول والتغير والتشكّل المستمر.

7- المرجع السابق ص2.

8- المرجع نفسه ص8.

وسؤال الهوية يضمر إجابته المسبقة والجاهزة إذا كان المقصود منه تحديد الانتماء الحضاري، ومن ثَمَّ اللغوي والاثني لشعب أو أمة، كأن نقول: إننا عرب وننتمي إلى فضاء الثقافة العربية ذات الجذور الضاربة في التاريخ المكتوب. لكن إجابة كهذه سرعان ما تبدو قاصرة إذا كان المقصود من السؤال معنى أوسع من المعطى التراثي، بحيث تكون الصيغة الأصح لطرح السؤال هي: كيف نحن اليوم؟ وبِمَ نتميز عن غيرنا؟ أو بماذا يتميز الآخرون عنّا؟ بصيغة أخرى يصبح الأمر مطروحاً على النحو الآتي: كيف نكون عرباً ومعاصرين في آنٍ معاً؟

في سياق استكشاف إمكانيات الإجابة، من خلال ما يجري في الساحة الثقافية العربية من سجالات ونقاشات ووجهات نظر متباينة ومتنوعة في موضوع الهوية، سيجد الباحث في الفكر العربي المعاصر أنواعاً متعددة من الانتماء تسمح بالقول: إنَّنا نعاني من أزمة هوية في الوطن العربي، يمكن تشخيص أهم ملامحها عبر مجموعتين من المخاطر: تنتمي المجموعة الأولى إلى جملة الولاءات والانتماءات الماقبل قومية، مثل: الولاءات التقليدية للعائلة أو القبيلة أو المذهب أو الإقليم الجغرافي أو الدول القطرية، في حين تتصل المجموعة الثانية بالولاءات المافوق قومية، مثل: الولاء الديني أو الطبقي أو العولمي، كالانتماء إلى الإسلام أو الإنسانية أو العولمة.

وإذا كان بعض هذه الانتماءات سابقاً على الحداثة ومحايثاً لها مثل الانتماءات الإثنية والدينية والقبلية، فإن بعضها الآخر كان مشروطاً بظهور الحداثة واكتمال شروط انتصارها في السياسة والاقتصاد والثقافة والانتقال إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، إذْ تشكلت انتماءات جديدة بمعادلاتها السياسية مثل «الدولة . الأمة . Nation- State» أو الانتماء إلى إنسانية أوسع على أسس طبقية، وأخيراً محاولات العولمة «Globalization» الراهنة في جعل العالم قرية كونية مترابطة وواحدة.

ونظراً إلى أنَّنا لا ننظر إلى الهوية بوصفها معطى مسبقاً أو جوهراً غير قابل للتغيير، الأمر الذي يسقط القول بالهوية القائمة على الإثنية أو العنصر النقي كما فعلت النازية، كما يسقط الشعور الكاذب بالتفوق والأفضلية كما روجت الصهيونية عن نفسها، ويسقط في الحين ذاته الدعوات التي تحيل الهوية إلى مقولة ميتافيزيقية وناجزة لا تطالها متغيرات التاريخ ومعطيات الجغرافية، فإن ما نقصده بالهوية في حالة المجتمع العربي هي حالة الانتماء إلى التراث العربي الإسلامي الذي يشكّل ذاكرة الأمة الحية والفاعلة إلى جانب الثقافة العربية المعاصرة التي تكوّن الفضاء الذي يشكّل قاسماً مشتركاً بين أولئك كلّهم الذين يتواصلون في مجال ثقافي ولغوي مشترك.

خامساً: إشكالية الهوية:

بالعودة إلى جذور إشكالية الهوية التي أخذت تتبلور عربياً في صيغتها الحديثة، في أواخر مرحلة الحكم العثماني، فقد عرفت المجتمعات العربية في تاريخها الحديث والمعاصر، منذ عصر النهضة، صراعاً ضد الهيمنة الإمبريالية في الخارج (العثمانيون . الأوروبيون)، وصراعاً ضد الفئات الموالية للغرب داخل المجتمع العربي. في غضون ذلك، ومن حينه، كان قد طرح سؤال الهوية، ولا يزال، بصيغتين متباينتين. إحداهما كانت محور الخطاب العربي النهضوي العقلاني، المتجه إلى المستقبل. أمَّا الأخرى فهي التي راحت تلوذ بالماضي، ظناً منها أنها من هناك تستطيع الدفاع عن الذات. وإذا كانت شروط الفعل النهضوي قد اقتضت العودة إلى الأصول في التاريخ والتراث، من أجل الانطلاق منها وبها إلى المستقبل، على ما تشهد كتابات رفاعة الطهطاوي، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، وخير الدين التونسي وصولاً إلى فرح أنطون وشبلي شميل وقاسم أمين وعلي عبد الرازق من النهضويين العرب. وذلك في إطار محاولتهم لمقاربة السؤال المركزي الذي تمحورت حوله معظم جهود النهضويين وهو:

لماذا تقدمت أوروبا وتخلف العرب والمسلمون؟

غير أن هذه العودة ذاتها قد تحولت بعد إخفاق محاولات النهضة إلى سبات أيديولوجي فكري، بدا معها أصحاب مشروع النهضة في ينكصون عن محاولاتهم، أدى إلى انقطاع في السيرورة النهضوية. وراح الفراغ الذي نشأ عن ذلك يُملأ بالمنتجات الثقافية ذات المصدر التكنوقراطي والبيروقراطي، المعبرين عن الطابع الاستهلاكي للدولة القطرية كأحد شروط الاندماج في التبعية للمراكز الإمبريالية المسيطرة.

لا تزال إذاً عملية النهضة الثقافية والحضارية العربية مطروحة على جدول الأعمال التاريخي للأمة العربية. ومن حق النخب الثقافية العربية، بل من واجبها، أن تتخذ من التراث الفكري العربي، الذي أنتج في الماضي، مصدر اعتزاز وإلهام تؤكد معه جدارة الأمة في الإسهام في الحضارة العالمية. إن الهوية العربية ليست جوهراً ثابتاً مغلقاً منجزاً. وهي لذلك تحتاج إلى مواكبة متغيرات العصر، ونقد التراث في ضوء الإنجازات الثقافية والعلمية والفلسفية التي شهدها العالم على غير صعيد، وأن تأخذ وتعطي في سيرورة الحوار الثقافي التكاملي بين الحضارات. وفي عصر العولمة، يزداد الإلحاح على ضرورة الأخذ والعطاء في إطار من الانفتاح على الحضارات الأخرى وثقافاتها. فالهوية القابلة للحياة هي التي تجعل من مكوناتها الخاصة رافداً كونياً لحضارة شاملة على المستوى العالمي.

«لقد تكونت الحضارة العربية الإسلامية في العصور الوسطى بالأخذ، أخذت بروح مبدئية وبتصميم، عن ثقافات سابقة في المنطقة وخارجها، وكانت ثقافة أصيلة، كلية، أي كونية، وذات ديمومة. قبلها تكونت الثقافة اليونانية بالتفاعل، أخذت المواد من الشرق الأدنى القديم، وصنعت بهذه المواد شكلاً جديداً،

انتقل في وقت لاحق إلى أوروبا وقبلها إلى العرب أيضاً. هذا ما يسمى بالمعجزة اليونانية. هناك معجزة عربية. كان العرب أسياداً ومنتصرين، كان لهم هوية، ولم يكن عندهم عقدة هوية. فقد أخذوا من اليونان ومن الشرق، وشكلوا ثقافة كبيرة جداً. ليس فقط تقنيات إنتاج وطرائق حياة، بل فلسفة وعلوماً وفنوناً وآداباً»[9].

ثمة فارق كبير بين عقدة الهوية وبين إشكاليتها. وقد كان دأب منظري الغرب المدافعين عن شبكة الهيمنة والسيطرة جعل مسألة الهوية عند الشعوب عقدة يصعب حلها.وكانت إحدى وظائف الاستشراق الأوروبي هي تعميق عقدة الهوية من خلال تقديم صورة للشرق بعيون وعقول غربية، وإظهار تلك الصورة وكأنها الحقيقة الوحيدة التي يجب أن تبني عليها النخب المحلية نظرتها لنفسها.

في كتابه: «الاستشراق: المعرفة . السلطة . الإنشاء» أسهب المفكر العربي إدوارد سعيد في تحليل دور الاستشراق في تأصيل الوعي الزائف في صفوف النخب الأكاديمية اتجاه واقعها الخاص. فأشار إلى حقيقة «إنه ما من باحث عربي وإسلامي يستطيع المخاطرة بتجاهل ما يحدث في المجالات البحثية، والمعاهد والجامعات في الولايات المتحدة وأوروبا، غير أن العكس ليس بصحيح»[10].

إن عقدة الهوية تنتعش في مجتمع متأخر، تابع ومستباح، توقف تاريخه الخاص وتعطلت فيه آليات الانتظام، وتخثر فيه الوعي، وتخندق خلف شعار الخصوصية على ما يرى المفكر عبد الله العروي. وإنّ «إنكار الثقافة الغربية لا يستطيع أن يشكل في حد ذاته ثقافة، والرقص المسعور حول الذات المفقودة لن يجعلها تنبعث من رمادها».

بيد أن الشرط اللازم، غير الكافي، لتجاوز حالة الالتباس بين عقدة الهوية وبين إشكاليتها، يقوم على تطوير سؤال الهوية من: مَنْ نحن؟ إلى: كيف نحن؟ لأن السؤال الأول يحيل على الإجابة من موقع الثبات والتحجر والفصل بين الذات والآخر وجدل علاقتهما، وإشاحة النظر عن الكون والعالم. أمَّا في الإجابة عن كيف نحن؟ فنستطيع ولوج إشكالية الهوية، على اعتبار أن المجال الذي يجري فيه البحث عن إجابة عن هذا السؤال، هو الواقع الحي المعيش وإشكالياته المترابطة، التي تحتاج حلاً نظرياً موحداً يتجاوز الثقافة، أو بالأحرى لا يتوقف عندها كشيء جامد ومستقل، ليربط المشكلة «الهوية» بحياة الأفراد والمجتمع. ولعلّ الأهم هنا هو أنه في بحثنا عن الهوية بالانتقال من: مَنْ نحن؟ إلى كيف نحن؟

9– الياس مرقص: الغزو الثقافي للوطن العربي وخلق أدوات المقاومة، مجلة الآداب، بيروت، ربيع 1989.

10– ادوارد سعيد: الاستشراق، المعرفة، السلطة، الإنشاء المؤسسة العربية للأبحاث، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت، 1981، ص44

نكون قد أخذنا ننقدُ الواقع، بما في ذلك بنيته الثقافية ذاتها، مذهباً لإعادة تجديد الثقافة ذاتها التي تعبرّ عن الهوية بثوابتها ومتغيراتها[11].

بهذا المعنى يرى بعض المفكرين في إطار صياغتهم لأبعاد إشكالية الهوية، وتواشجاتها مع الإشكاليات الأخرى، أنَّ «البحث في الأسباب الكامنة خلف أزمة الهوية الثقافية التي يعاني منها الواقع العربي المعاصر، سيقودنا إلى التنقيب في طبقات الوعي الثقافي الدفينة التي ترتوي منها أكثر مشكلات واقعنا الثقافي إلحاحاً، وأشدها استعصاء على العلاج يبدأ من إشكالية التناقض التاريخي الحاد بين المثقف والمؤسسة السائدة سواء أكانت مؤسسة السلطة، أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية الراسخة، ومشكلات حرية التعبير وعزلة المثقف والنخب عن جماهير الشعب العريضة، وضعف تأثيرها فيها، وإخفاق الحركة العقلية في تحويل إنجازاتها إلى مؤسسة تبني الأجيال اللاحقة فيها على إنجازات الأجيال السابقة، ولا تحتاج إلى إعادة خوض معاركها من جديد[12].

في ضوء ذلك تكون الصيغة التقليدية لإشكالية الهوية هي تلك التي تحصرها في مجال الفكر والثقافة بل في التراث. أمَّا الصيغة الأخرى فهي التي تنقلها إلى ميدان «التاريخ والصيرورة الاجتماعية، تاريخ إنتاج البشر لوجودهم الاجتماعي. فيرتبط لديها مفهوم الهوية بالفاعلية الإنسانية الحية وبفكرة التاريخ والتغيير ومفهوم التقدم»[13].

ولعل من أهم المسائل التي تتعلق بإشكالية الهوية أيضاً هي مسألة الانتماء، ولا سيما الانتماء القومي، بوصفه الانتماء الأحدث في مسار التطور التاريخي على الصعيد العالمي. فهو يقوم على تجاوز كل انتماء ما قبل قومي، من دون أن يلغيه أو يحذفه.

فالتجاوز هنا هو عملية ارتقاء يعيد تنظيم العلاقات بين مختلف الانتماءات في دائرة واحدة، هي الانتماء القومي. وتلك الانتماءات ما قبل قومية واقعية وضرورية لأنها تعدُّ القوام المجسد للانتماء القومي العام، ودون ذلك يبقى الانتماء القومي كلاماً مجرداً خالياً من المضمون الحي، فيصبح هوة تسقط فيها العناصر المكونة للأمة. إن مفهوم الهوية في الإشكالية التقليدية بوصفه نقيضاً للتنوع والخصوصية والتعددية ينتج مفهوماً تقليدياً للانتماء ينفي سائر الانتماءات الواقعية. فلا تناقض، على سبيل المثال، في كون الإنسان العربي قومياً وديمقراطياً ووطنياً سورياً أو مصرياً أو خليجياً أو مغربياً أو مؤمناً أو علمانياً.. الخ، إلى جانب إمكانية كونه أيضاً عضواً في حزب أو جمعية أو نقابة. إن

11- عبد الله العروي: الإيديولوجيا العربية المعاصرة، دار الحقيقة، بيروت، 1977، ص96

12- صبري حافظ: هويتنا الثقافية وتصورنا للعالم وعلاقات الهيمنة، مجلة الطريق العدد الرابع، بيروت، 1995.

13- جاد الكريم الجباعي، حرية الآخر، دار حوران للنشر، دمشق، 1995، ص18.

مفهوم الهوية بهذا المعنى ينطلق من أساس المواطنة، وينبثق من الاختلاف والمغايرة، وليس من التماثل الإلغائي. فبه تتسع المجالات للتعبير عن الوجود الحي والمثمر للأمة، ومعه تتوافر أسس المنعة والقوة في المكونات الذاتية للهوية، على اعتبار أن مثل هذا المفهوم يتواشج مع المستوى الأعلى للإنجازات الثقافية والحضارية على المستوى الكوني، ويشكل مانعاً في مواجهة حقيقية وفعلية للاجتياح والغزو الثقافيين.

مثل هذا التصور قد يكون صالحاً للتعامل مع مشكلات الأقليات القومية الموجودة في المجتمع العربي مثل الأكراد والزنوج والبربر. فأول الشروط اللازمة لنزع صفة التعصب عن هذه الأقليات يكمن في امتلاكها إمكانية التعبير عن نفسها بحرية تسمح بتحولها إلى جزء عضوي من حياة الوطن المؤسَس ديموقراطياً، وهو السبيل الأقصر والأقل كلفة للتعامل معها، والحؤول دون تحولها إلى عامل سلبي أو نقطة ضعف في البنية الداخلية لمجتمعاتنا يسهل استغلالها لصالح المستفيدين من ضعف وحدتنا الوطنية في الخارج.

سادساً: بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية:

برهنت الأزمات الحادة التي عصفت بالهويات وأدخلتها مدار التشظي والانقسام على أن هذا النمط من الصراعات غير مثمرة تاريخياً لأن الجميع فيها خاسر، ولأنها لا تفضي إلى الارتقاء إلى مرحلة أعلى من تلقاء نفسها، وهنا يأتي دور إدارة التنوع لتوفير شروط تفاعل بنّاء بين المكونات الاجتماعية المختلفة التي تشكّل الأساس الموضوعي للهويات الفرعية، فإذا كان نكران هذه المكونات غير مُجدٍ ولا ممكن، فإن المبالغة في تضخيمها وعدّها بديلاً للانتماء الأوسع المجتمعي الوطني أو القومي سوف تعيدنا إلى ميدان التناحر والصراع مرة أخرى.

فهل يمكن الحديث عن الوحدة في التنوع، وهل من المفيد التفكير في القواسم المشتركة والمصالح المشتركة، وأسس العيش المشترك؟؟

يحيل مفهوم "Coexistence" التعايش، على الإقرار الضمني أو الصريح بوجود حد أدنى من الكفاءة الناجمة عن التواصل مع الآخر ومعرفته عبر سبل الحوار والتفاهم، ويتضمن بذلك قيمتين أساسيتين هما قيمة الاختلاف وقيمة المساواة، إذ إنَّ نجاح التعايش واستمراريته مرهون بخلق توازن بين هاتين القيمتين وعدم التضحية بإحداهما لحساب الأخرى.

فالتعايش إذاً هو حصيلة بناء علاقة إيجابية بين حق الاختلاف وضرورة المساواة، وهو بطبيعته ومضمونه لا يلغي التناقض أو الخلاف بين المكونات والتعبيرات والأطياف المختلفة في المجتمع، إنما

يقوم بتحديد وسائلها ويضبط علاقاتها اللازمة لاستمرار التنافس والاختلاف مع رفض الوسائل العنيفة بمستوياتها كلّها لفض النزاعات أو إدارة التباينات[14].

ولا يعني التعايش إدانة الاختلافات والتباينات بأشكالها كلّها ولا محوها، بل يعدّها حالة طبيعية وجزءاً أساسياً من الوجود الإنساني، لكنه يرفض أن تتحول عناوين الاختلاف إلى وسيلة للتعدي على المختلف أو امتهان كرامته أو سلب حقوقه الخاصة أو العامة، ذلك لأن تمثل التعايش كمفهوم وكممارسة، لا يشّرع لأي طرف، مهما بلغ اختلافه، التعدي على الحقوق أو تجاوز الأصول والثوابت في التعامل مع المختلف وفق ضوابط العدالة، من هنا فإن السعي لخلق معادلة متوازية وحيوية بين مفهومي الاختلاف والمساواة هو جذر التعايش وجوهره.

ووفقاً لهذه الرؤية فإن التعايش، لا يعني أن يتنازل أحد عن انتمائه أو ثوابته أو مقدساته، إنما يعني الالتزام بالتعامل بمقتضيات الاحترام والعدل كلّها مع قناعات الطرف الآخر، بصرف النظر عن الموقف العقدي "Dogmatic" منها، الأمر الذي يساعد على قطع الطريق على بذور الفتن والانشقاق والتفلت من الثوابت والأصول لدى الأطراف كلّها، وذلك من خلال الإصرار على خيار التفاهم وإدارة التباين وموضوعات الاختلاف بعقلية حضارية توفر للجميع حقوق التعبير عن آرائها وقناعاتها.

وعليه فإن خطابات التحريض والتشدد والغلّو ضد الآخر المختلف في مستوى المجتمع والوطن، لا تبني تعايشاً ولا تؤدي إلى الاستقرار، لأنها تخلق المزيد من الحساسيات والحواجز النفسية والاجتماعية ضد المختلف، كما تسهم في إذكاء نار التوتر والصدام، ويصبح الصمت إزاء نهج التعصب والمقولات التحريضية ونشر الفتن، إسهاماً في إفشال نهج التعايش على مستوى المجتمع والوطن.

ومن المرجح أن ضعف حقائق التعايش أو ضمورها في أي مجتمع، سوف يسهم في تقويض نسيج الوحدة الوطنية ويهدد مشاريع التنمية البشرية وطموحاتها، وسيزيد من الفجوات والفروق بين مختلف التكوينات الاجتماعية، بما يجعل الهوية الوطنية مهيأة لمزيد من الانقسامات والتشظيات وصيغ التفتيت.

بهذا تغدو قيمة المواطنة، بوصفها الوعاء الحاضن لنا جميعاً، وبما تعنيه وتحيل عليه من حمولة فكرية وحقوقية، هي الأقدر على استيعاب التنوعات والاختلافات كلّها، وهي التي تضمن عدم العودة إلى الغيتو وانحباس الأفراد في انتماءاتهم الخاصة، الأمر الذي يستدعي تعزيز قيم المواطنة بوصفها المخرج الذي يكفل حقوق الجميع.

14- محمد محفوض، العالم العربي وأسئلة الحداثة والاختلاف والتعايش، منتدى التنمية والثقافة والحوار، بيروت، 2014، ص8.

سابعاً: في نقد الأقلية والأكثرية:

هل يمكن للإنسان الفرد أو الجماعة أن يفهم نفسه دون الآخر؟ وهل يستطيع أن يستغني عن الآخر؟ أم أننا أمام علاقة مركبّة بين الذات والآخر على المستويين الفردي والجمعي بحيث يمكن القول: إنَّه يتعذر فهم الذات إلا بفهم الآخر، ومن ثَمَّ فإن الهوية بوصفها وعياً للذات وتعبيراً عنها، بحاجة إلى الآخر مهما كان تعريفه أو هويته؟؟.

ومع الأهمية التي تكتسبها مسألة نسج علاقات إيجابية بين الذات والآخر، وعلى ضرورة انفتاح مكونات المجتمع الواحد وتعبيراته كلّها على بعضها، إلا أن التوجهات الأخلاقية لا تستطيع وحدها أن تقوم بهذه الوظائف، وهنا يبرز فضاء المصالح المشتركة الذي يسهم إسهاماً فعّالاً في تعزيز التواصل وتقوية العلاقات وتوسيع شبكة المصالح المتبادلة وصيغ التفاعل، فعندما تكون مصالح الناس متباعدة ومتناقضة فإن التوجهات الأخلاقية ستعالج على أبعد تقدير بعض الحالات الفردية، أمَّا إذا كانت شبكة المصالح اليومية بين الناس متداخلة، فإن مفاعليها وآثارها ستفرض باستمرار وقائع جديدة على صعيد العلاقات الداخلية في المجتمع، فالعلاقات وأشكال التواصل وصيغ المنافع المتبادلة، فضلاً عن التعاون والثقة كجزء من الرأسمال الاجتماعي "Social Capital" الذي يتقوى ويزداد بمقدار ما يتمكن الأفراد من إقامة جسور تفاهم وتعاون وتشبيك، الأمر الذي يعود بدوره بمنافع مادية على هؤلاء ناجمة عن علاقاتهم كما بيّنت الدراسات التنموية الحديثة[15] هي التي تمكّن من تجاوز إرث القطيعة والانفصال بحيث يقتنع الجميع بأن مصلحتهم تكمن في التمسك بأسباب الانسجام وتقوية أواصر التضامن الوطني عبر إشاعة أجواء التفاهم والتواصل وتعميقها.

وعلى النقيض مما سبق نلاحظ ظهور نزوع متزايد عند الإنتماءات التقليدية في العديد من البلدان العربية، تزداد فيها العصبيات الدينية والمذهبية والقومية والمحلية، إذْ أصبحت هذه النزعات هي العنوان الأبرز لكثير من المشكلات والأزمات التي نعاني منها، وسواء اتفقنا على أسباب تزايد نمو انتشار هذه العصبيات، من خلال عزوها إلى انتشار العنف واستمرار الظلم والتسلّط، وممارسات الاحتلال والقهر الدولي، أو عددناها نتيجة طبيعية للإخفاقات التنموية والعجز عن تحرير الأرض المحتلة، وتقديم سبل العيش اللائق للإنسان العربي، ففي الحالتين نحن بحاجة إلى الانتباه إلى أشكال الاحتقان الأفقية والعمودية في الوطن العربي التي تُهدد استقراره الاجتماعي والسياسي، مثل حاجتنا لدرء أسباب الفتنة من خلال ضبط هذه العصبيات وإعادتها إلى حالتها ووظائفها الإنسانية الطبيعية.

15– انظر لمزيد من التوسع: روبرت بوتنام: كيف تنتج الديمقراطية: تقاليد المجتمع المدني في ايطاليا الحديثة، ترجمة ايناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2006، ص35–36

يتصل ذلك بنقد مفهوم الأقلية والأغلبية في العقل السياسي العربي، إذ ما زال مفهوم الأقلية يشير إلى معانٍ دون سياسية تتصل بالهويات الفرعية وتدلل على الأقليات الطائفية أو الإثنية أو الدينية، الأمر الذي يسبب خللاً يصعب تصويبه باعتماد آليات الديمقراطية المعتمدة في إدارة الشأن العام، في حين يشير مفهوم الأكثرية والأقلية في التداول السياسي إلى أغلبية سياسية وأقلية سياسية تنجم عن العملية الانتخابية، وهذه العلاقة غير ثابتة، إذ من الممكن أن تتحول الأقلية السياسية في وقت ما إلى أغلبية سياسية عندما تحوز برامجها وأطروحاتها السياسية على ثقة الأكثرية، نظراً إلى أن التنافس والصراع ينبغي أن يكون بين خيارات سياسية بغض النظر عن مذاهب أو أديان أو أصول القائمين على هذه الخيارات.

والوصول إلى هذه النتيجة التي تعني تجاوز الانتماءات التقليدية والعصبيات الضيقة، إلى فضاء المنافسة والصراع على قاعدة المواطنة الواحدة والمشتركة يستدعي تحديد معنى الأقلية "**Minority**" السائد بأنها التكوين البشري أو الجماعة التي تتمايز عن الجماعة الوطنية بهوية أشمل في أحد العناصر الآتية: الدين، والمذهب، واللغة والسلالة، وهذا التمايز تعبير عن التنوع الطبيعي للبشر في المجتمع الواحد أو في المجتمعات المختلفة[16]، لكن التمايز في أحد هذه العناصر الأربعة لا يعني أن كل من يخالف الأكثرية في أحد هذه العناصر هو مناوئ لمطلب الوحدة الوطنية والهوية المشتركة، بقدر ما يشير إلى تعقد التركيب الاجتماعي ومدى التنوع الذي تنطوي عليه المجتمعات المعاصرة، وإن بنسب ودرجات متفاوتة، والمشكلة دوماً لا تكمن في التعددية، بل في كيفيات التعامل معها وأساليبه، فإذا كان التنوع واقعاً موضوعياً ووصفاً لتعدد المكونات المجتمعية، فإن إدارة هذا التنوع على قاعدة احترام آراء المشاركين فيه وعقائدهم هي الأهم، بل أبعد من ذلك فإن طبيعة التعامل مع التمايزات والاختلافات سواء من طرف المجتمع، أو من طرف الحكومات، هو الذي يحّول واقع التنوع إلى مشكلة أو إلى ميزة، فإذا جرى التعامل مع الاختلافات بعيداً عن مقتضيات العدالة والحرية، فإن الشعور بالتمييز السلبي سرعان ما يفضي إلى التهميش وتعميق الشعور بالنبذ أو الإقصاء، ويدفع إلى المزيد من التشبث بالخصوصيات الضيقة والعصبيات المهددة، ويدفعها إلى مزيد من التقوقع، وهنا يتحول وجود الأقليات إلى مشكلة بمقدار ما يخفق هذا الفضاء المشترك من تعميق قيم الاحترام والتعايش وصيانة حقوق الجميع التي تسّرع في زيادة مستويات الاندماج الاجتماعي، وتقوي أواصر اللحمة الوطنية بين أبناء المجتمع الواحد.

16- محمد محفوض: مرجع سابق ص60.

تستدعي القراءة النقدية لمفهوم الأقلية، التأكيد أن حرص التحليل على رؤية مختلف جوانب الظاهرة وفهمها بشكل معمق، لا يحتاج إلى تبرير واقع الانقسام والتشظي، بل يحتاج إلى رؤيته كما هو لقطع الطريق على أصحاب المصالح والمخططات الداخلية منها والخارجية للإفادة من هذه التناقضات والتباينات وتوظيف الحالة الفسيفسائية لخدمة مصالح دون أو فوق وطنية[17]، وهو ما يتطلبه السعي لبناء مفهوم الوحدة الوطنية في كل بلد عربي، الأمر الذي لا يتحقق دون الوقوف معرفياً وسياسياً ضد محاولات التفتيت والانقسام كلّها، وكي ترتفع الأقليات والإثنيات عن دوائرها ووظائفها التقليدية وكياناتها الذاتية المغلقة إلى مستوى المواطنة الجامعة، فهي بحاجة إلى توافر عوامل موضوعية تسهم في إشراك هذه الدوائر في بناء مفهوم الأمة أو الأوطان الحديثة.

يلاحظ جورج قرم في كتابه "جيو بوليتكيا الأقليات في المشرق العربي" تصلّب التكوينات الاجتماعية وجمودها في المجتمعات العربية الذي يشل حركتها ويسلب قدرتها على التطور في نسق حضاري، فيصل إلى تأكيد أهمية التنوع الاجتماعي ويرى "أن المجتمع العصري يتألف من شرائح وفئات مختلفة ترتبط في منظومة حضرية ومعقدة وفاعلة من المصالح والأهداف والالتزامات والمسؤوليات التي تتباين درجة انسجامها وتناقضها"[18].

وذلك حسب درجة التطور الحضاري للمجتمعات المعنية، فكلما اقتربت من إدارة التنوع بشكل ديمقراطي أسهمت في تحويل واقع التعدد والتنوع إلى ميزة إيجابية، وعززت الوحدة الوطنية، أمّا التعامل غير الديمقراطي مع الاختلافات فغالباً ما يتحول إلى مآسٍ وصيغ لا عقلانية تتمثل في انفجار التعصب والصراع، وهذا ما لم تنجح الدولة العربية الحديثة في الوطن العربي بالقيام به بصورة فعّالة، الأمر الذي يفسر بقاء ولاء الفرد للقبيلة أو الطائفة أو العائلة أقوى من ولائه للدولة والوطن.

ولعل هذه النتيجة نفسها هي ما يخلص إليها محمد عابد الجابري في نقده للعقل السياسي العربي عندما يؤكد أهمية الانتقال من السلوك العشائري للقبيلة وعصبيتها إلى تنظيم سياسي مدني، ومن التطرف الديني للعقيدة إلى حرية الرأي والاعتقاد، ثم من الاقتصاد الريعي القائم على الغنيمة والغزو إلى اقتصاد إنتاجي.[19]

وربما تكون هذه النقلة الحضارية النوعية التي نحتاج إليها، والتي نستطيع بها تجاوز منظور التشرذم والتخلف كما يقول أحمد الأمين: "هناك حاجة مضاعفة، اليوم في البلدان العربية، إلى فلسفة تربوية

17– محمد محفوض: مرجع سابق ص54.

18– جورج قرم (جيو بولتيكا الأقليات في المشرق العربي) دراسات عربية، العدد 11– 12– بيروت، 1994، ص32.

19– محمد عابد الجابري، نقد العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990، ص120– 122.

تضع في رأس اهتماماتها الخروج بالإنسان العربي من فرد في القبيلة إلى عضو في المجتمع المدني، والانتقال بالعلاقات الاجتماعية من علاقات قبلية إلى علاقات مدنية تتجاوز الأطر العشائرية والطائفية"[20]

ما يعني أننا بحاجة إلى صيغة انتماء جديدة وعصرية قادرة على استيعاب الفئات الاجتماعية كلّها ضمن عقد اجتماعي عربي جديد يأخذ بالحسبان، كيف نحافظ على ذواتنا الحضارية وتكون في الوقت نفسه جزءاً فاعلاً في عالم اليوم وشركاء حقيقين في العصر.

نتائج البحث:

ما السبيل الذي يمكن الركون إليه في تفكيك أزمة الهوية، وما الاعتبارات التي يمكن اعتمادها كمبادىء حاكمة للتوصل إلى حلول؟ في محاولة الإجابة يمكن التفكير بالمبادئ والأسس الآتية:

1. الإقرار بأن التنوع والاختلاف واقع موضوعي وموجود في المجتمعات كلّها، وأن أي ادعاء بالصفاء أو النقاء، سواء أكان عرقياً أم دينياً، سوف يوصل إلى العنصرية والتعالي، ومن ثَمَّ إلى التعصب، وسرعان ما يولّد ميلاً إقصائياً يصعب إيقافه.
2. الاعتراف بأن من حق الجميع، مع كل ما بينهم من اختلافات وتمايزات، التعبير عن وجودهم أو معتقداتهم أو هوياتهم، (التنوع ضمن الوحدة) دون الإساءة أو التطاول على حق الآخرين المماثل، تماماً كما تفهم العلاقة بين حرية الفرد وحرية المجتمع وبين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، التي تحاول الجهود والأفكار والنظريات السياسية كلّها الإجابة عنها، وتفسيرها كل من موقعه.
3. الاحتكام إلى مبدأ المواطنة الذي يُقر صراحة بحق الإنسان الفرد، بوصفه إنساناً بغض النظر عن لونه أو جنسه أو دينه، أو أي انتماء آخر، في التمتع بالحقوق كلّها التي أقرها القانون العام أو الدستور، بهذا المعنى يتحول مفهوم الأقلية والأغلبية إلى مفهوم سياسي يخضع لمبدأ التنافس، ولا يبقى مقتصراً على الأغلبية العددية لهذا الطرف أو ذاك.
4. عَدُّ الاندماج الاجتماعي وتقوية أواصر الوحدة الوطنية في صلب مهام الدولة الحديثة، وذلك في مواجهة تحديين في آنٍ معاً، تحدي الانقسام الداخلي وتجزيء الكيان الوطني، وتحدي الغرق في تيار العولمة المتنامي النفوذ، الذي يهدد سيادة الدولة الوطنية بقوته الإعلامية والمعرفية والمالية وصولاً إلى نفوذه السياسي، أي محاولة التخلص من خطري الإنغلاق والتقوقع من جهة، والغرق

20- أحمد الأمين: إعادة بناء العقلية العربية: مقدمات من أجل بناء المجتمع المدني وإقامة الديمقراطية، دراسات عربية، العدد 1-2، بيروت، 1998، ص2-8-12.

في خضم العولمة الجارف وفقدان الذات من جهة أخرى، وهذا المعنى هو الذي حاول الزعيم الهندي "المهماتا غاندي" أن يوصله عندما قال: "سافتح نوافذي للريح من الجهات كلّها، لكني سأحرص على ألّا تقتلع جذوري".

5. يمكن ملاحظة أن قلق الهوية وأزمتها وسؤالها هو قلق الطرف المهدد والضعيف والعاجز عن تحقيق ذاته على المستويين الفردي والجمعي، ولا أدلُّ على ذلك من واقعه أن اليابانيين والروس والألمان والأمريكان والصينيين وسائر الشعوب المتقدمة، لا تشعر بالخوف ولا تطرح سؤال الهوية كما نفعل نحن العرب أو السوريين، ولعل السبب في ذلك واضح، ويعود في جوهره إلى أنَّ تلك الشعوب تنتج وتعيد صياغة هويتها باستمرار من خلال نجاحاتها في الاقتصاد والتنمية والبحث العلمي وسواها من حقول الإبداع المعاصرة.
6. التركيز على القواسم المشتركة في تكوين الهوية الوطنية المتصلة بالذاكرة الجمعية والفضاء الثقافي والحضاري المشترك، المرتكز ارتكازاً أساسياً على اللغة كعنصر تكويني "**Crentic**" من عناصر الهوية، إلى جانب المعتقدات والأعراف والعادات والخبرات المشتركة وأنماط العيش والسلوك، وكل ما يكتسبه المرء بوصفه عضواً في الجماعة فضلاً عن المعارف العامة والحس السليم، كأجزاء من تعريف الثقافة بالمعنى الأنثرويولوجي الموسّع، وهي مكونات الثقافة التي تميز شعب أو مجموعة بشرية/ أمة عن سواها.

يأتي ذلك كلّه من ضرورة تحصين الذات وبناء مقومات بقائها، من موقع الراهنية والفعل، لا من موقع الاكتفاء بالتلقي السلبي وممارسة ردود الأفعال إزاء ما يحدث.

الخاتمة:

آن الأوان لإعادة النظر بالمسلمات والبداهات والمخاوف المتصلة بموضوع الهوية، بل إن الوقت قد حان لنقد كثير من الأفكار والرؤى التي سلمنا بصحتها طويلاً لتبين الوقائع والأحداث التي تباغتنا بأنها لم تعد صالحة أو كافية للتفسير والفهم، ما يعني أننا بحاجة إلى تفكيك المقولات وتحديد المفاهيم وفحص البداهات، وبما يمكننا من إعادة قراءة خطابات الهوية وأوهامها وتحليلها لإنتاج فهم مركّب ومعرفة نقدية للتعامل مع مختلف الخطابات والأوهام والمستجدات، وهذا ما ينطبق بشكل أساسي على الهويات المبنية على انتماءات تقليدية ما قبل حديثة (الاثنية– والمذهبية– والطائفية– والعشائرية– والقبلية...الخ)، التي تتعايش مع الانتماء الوطني الحديث تارة، وتدخل في صراع وتنافس معه تارةً أخرى، وهي مصدر التهديد الداخلي الأساسي للهوية الوطنية إلى أمدٍ غير منظور.

المراجع:

1- إدوارد سعيد: "الاستشراق، المعرفة، السلطة، الإنشاء" المؤسسة العربية للأبحاث، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت، 1981.

2- إلياس مرقص: "الغزو الثقافي للوطن العربي وخلق أدوات المقاومة"، مجلة الآداب، بيروت، ربيع 1989.

3- أمين معلوف: "الهويات القاتلة"، قراءة في الانتماء والعولمة، ترجمة نبيل محسن، دار الفارابي، بيروت، 2005.

4- جاد الكريم الجباعي: "حرية الآخر"، دار حوران للنشر، دمشق، 1995.

5- حليم بركات: "المجتمع العربي المعاصر"، بحث في تغير البنى والأحوال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

6- عبد المنعم المشاط، "التعليم والتنمية السياسية" مستقبل التنمية العربية، القاهرة، المجلد الأول، العدد الثاني 1995.

7- علي حرب: "أزمنة الحداثة الفائقة"، الإصلاح، الإرهاب، الشراكة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005.

8- محمد عابد الجابري: "نقد العقل السياسي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990.

9- محمد محفوض: "العالم العربي وأسئلة الحوار والاختلاف والتعايش"، العيش المشترك، والوحدة في التنوع، منتدى التنمية والثقافة والحوار، بيروت، 2011.

10- معن زيادة: "الموسوعة الفلسفية العربية"، المجلد الأول، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986.

الدوريات:

1- أحمد الأمين: "إعادة بناء العقلية العربية" مقدمات من أجل بناء المجتمع المدني وإقامة الديمقراطية، دراسات عربية، العدد 1-2، بيروت، 1998.

2- جورج قرم: "جيو بولتيكا الأقليات في المشرق العربي" دراسات عربية، العدد 11- 12- بيروت، 1994.

3- صبري حافظ: "هويتنا الثقافية وتصورنا للعالم وعلاقات الهيمنة"، مجلة الطريق العدد الرابع، بيروت، 1995.

4- عبد الله العروي: "الايديولوجيا العربية المعاصرة"، دار الحقيقة، بيروت، 1977.

5- محمد سبيلا: قراءة في أعمال داريوش شايفان، "المسألة الدينية بين الفكر التقليدي والفكر الحديث". مؤمنون بلا حدود، ديسمبر، 2014.

المواقع:

- حسان عباس: "إدارة التنوع في سورية" معابر، تموز، 2012. hhp:wwwmaaber/issv,july12/.

المراجع الإنكليزية:

Samuel p. Huntington, Who Are We? The Challenges To America's National Identity, (New york Summ & Schuste, 2004)

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2016/7/18